

محضر جلسة لجنة الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد عدد 2

يوم السبت 25 فيفري 2012

انطلقت الجلسة على الساعة 10 و 50 دق بتأخير 50 دقيقة عن الموعد المحدد .

قدم السيد رئيس اللجنة جدول أعمال اجتماعها المتكون من ثلاث نقاط كالتالي :

- ١) وضع منهجية وخطة عمل اللجنة
- ٢) النظر في الملفات والوثائق الواردة على اللجنة
- ٣) تحديد موعد اجتماع اللجنة .

إثر ذلك تولى السيد نائب الرئيس، عبد الرؤوف العيادي تلاوة ورقة العمل التي أعدها والاتى نصها :

تصور حول عمل لجنة الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد

1- موضوع عمل اللجنة وارتباطه بأهداف الثورة

إن ثورة 17 ديسمبر 2010 التي انطلقت الإحتجاجات خلالها رافعة شعار "الشغل إستحقاق يا عصابة السراق " إنما كانت تستهدف السلطة المستبدة ولكن أيضا وفي الآن نفسه دوائر الفساد المتنفة، والتي تسببت ليس في حرمان جهات وقطاعات عديدة خاصة من الشباب فقط وإنما أيضا في انهيار منظومة القيم وفي تدهور الأخلاق الأمر الذي فسح المجال لها لسرقة المال العام وخيانة الأمانة والتحلل من جميع الصوابت القانونية والأخلاقية.

وبانهيار منظومة الإستبداد إثر فرار بن علي فإن منظومة الفساد بقيت قائمة بل ازدادت تفشيا وانتشارا داخل الإدارة وخارجها في المؤسسات والأجهزة بفعل عدة عوامل لعل أهمها ضعف السلطة التي نصبت بعد انهيار نظام بن علي وتعتمد البعض من أطرافها تشجيع مظاهر الفساد والإمعان في توسيع دائرته بغرض تعفين الأوضاع بالبلاد قصد خلق وضع يعسر معه على كل سلطة قادمة إدارة عملية الإصلاح وتنفيذ برنامج المحاسبة.

وفي هذا السياق فإن إعادة بناء منظومة القيم ومعالجة الأزمة الأخلاقية التي كانت وراء استئراء ظاهرة الفساد يقتضي طرح مهمة المحاسبة كمدخل لا مناص منه من أجل بلوغ تلك الأهداف ، إذ أن تفعيل قيم الأمانة والنزاهة والإستقامة والإخلاص للوطن والعمل لا يكون إلا بإنجاز خطة محاسبة واسعة تكشف حقيقة ما حصل من فساد وتمكن من معرفة مرتكبيه وكيف حصل ووفق أية ميكانزمات واتخاذ إجراءات التوقي من تكرارها وبما يمكن للمجتمع من تعويض ما لحقه من ضرر جراء ذلك .

وإن التقاعس عن ذلك سيجعل كل مسعى للإصلاح والدعوة إلى تفعيل القيم والإستقامة حديثا نظريا وصيحات لا جدوى منها ولا تأثير لها على الواقع المطلوب تغييره.

2- اختصاص اللجنة ومنهج العمل

نقترح في هذا الصدد إنجاز عملية تقويم بعد التعرف على ما حصل في مجال مكافحة الفساد سواء من طرف الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أو من طرف التنسيقية التي بعثها بعض المحامين وغيرها من اللجان ذات الصلة بالموضوع ، وذلك بالإتصال بها وسماع المشرفين عليها ثم يتم بعد ذلك طرح خطة عمل خاصة باللجنة على ضوء ما سيتوفر من معطيات مادية وتقويمية .

وباعتبار اللجنة التي نباشر فيها النشاط منبثقة عن المجلس الوطني التأسيسي والذي يحظى بشرعية ديمقراطية فإنه لا بد من أن تعطى لها الصلاحيات التي تخولها القيام بجميع أعمال التحقيق وجمع المعطيات وتحليلها وتقديرها وذلك إلى حين بعث هيئة قضائية مختصة تتولى تحقيق العدالة الإنتقالية .

كما لها من الإختصاص ما يخولها متابعة مآل القضايا المنشورة لدى القضاء العدلي.

3- الوسائل

ولتيسير عمل اللجنة يجب فتح بريد إلكتروني وكذلك موقع للتعريف بنشاطها ودعوة العموم لدعم جهودها فيما تنجزه من مهام وإمدادها بالمعطيات والمستندات .

كما يتطلب إنجاز مهامها رصد ميزانية خاصة تمكنها من توفير الوسائل اللوجستية الضرورية من خزائن للحفظ ومكتبة خاصة وأجهزة وأدوات مكتبية .

وانطلاقاً من المقترحات التي تضمنتها ورقة العمل تواصل النقاش حول صلاحيات اللجنة ومهامها من جهة ومنهجية عملها وكيفية ضبط مشمولاتها من جهة أخرى، ويمكن حوصلة هذا النقاش في المواضيع التالية :

■ **الصلاحيات المخولة للجنة :**

- اعتبر عدد من السادة النواب أن النفاذ إلى الوثائق من المسائل الهامة التي تساعد على التثبت من المعلومة وإيجاد الحلول المناسبة بالإضافة إلى عديد التشكيكات التي تصلهم حول مواضيع تتعلق بفساد مالي وإداري على مستوى الأشخاص أو المؤسسات أو الجهات، فإنهم يتلقون بصفتهم أعضاء بالمجلس الوطني التأسيسي ملفات على درجة بالغة من الأهمية وليتسنى لهم دراستها لا بد من توفر الوثائق المدعمة والإطار الذي يضمن معالجتها مع المحافظة على سرية المعلومات.

- عدد آخر من أعضاء اللجنة يرى أن صلاحيات هذه اللجنة لا بدّ أن تحدّد بإطار قانوني يسمح بالنفاذ للمعلومة والإطلاع على الملفات وممارسة العمل الرقابي للكشف عن بعض مظاهر الفساد، مما يستدعي الحصول على كل ما يمكن أن تطلبه اللجنة من وثائق وتقوم به من زيارات ميدانية وتوفير كل الوسائل المادية التي تسهل عملها. وعلى هذا الأساس تم الإتفاق على أنّ تحديد صلاحيات اللجنة وآليات عملها أمر مهم وضروري لممارسة أعمال الرقابة والمتابعة التي أنيطت بعهدتها كسلطة أساسية ملتزمة بتحقيق نتائج في مجالات حيوية كمكافحة الفساد والإصلاح الإداري.

- في نفس السياق تعرض أعضاء اللجنة إلى مسألة تداخل وتكامل أعمال اللجنة مع بعض الوزارات ومع التكليف الذي أقرّه المرسوم عدد 7 لمكافحة الفساد والرشوة إلى اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق وهو ما يستدعي الإتصال بالسادة أعضاء الحكومة المكلفين بهذه الملفات واستدعاء ممثلين عن اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق . وقد قررت اللجنة أن يقوم خلال الأسبوع القادم وفد يتكون من السيدات والسادة :

- | | | | |
|---|---------------------------|---|------------------------|
| - | عبد الرؤوف العيادي | - | سامية حمودة عبو |
| - | نجيب مراد | - | حنان الساسي |
| - | رفيق التليلي | - | سناء مرسني |
| - | جلال بوزيد | - | مفيدة مرزوقي |

بزيارة عمل إلى كل من :

- السيد وزير حقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية
- السيد الوزير المكلف بالإصلاح الإداري
- السيد الوزير المكلف بالحوكمة ومكافحة الفساد.

كما قررت استدعاء ممثلين عن لجنة تقصي الحقائق إلى جلسة قادمة يتم ضبط موعدها إثر قيام الوفد بالزيارات المقررة إلى أعضاء الحكومة وإعداد تقرير في الغرض يقدم في نفس الجلسة.

من جهة أخرى تم التداول حول :

■ **مهام اللجنة :**

حيث يعتبر البعض من السادة الأعضاء أن الإقتصار على المتابعة بدون إجراء أعمال تحقيق لا يمكن أن تؤدي إلى بلوغ الهدف المنشود المتمثل في تفكيك منظومة الفساد والمساهمة في وضع استراتيجية وطنية ومخطط إصلاح يدرّم أهداف الثورة ويدفع نحو إنجازها . وفي هذا السياق أوضح السيد الرئيس أنه بمقتضى الفصل 72 من النظام الداخلي فإن اللجنة مكلفة بأعمال المتابعة وأن لجان التحقيق يمكن إحداثها بطلب كتابي من ثلث أعضاء المجلس كما هو مبين بالفصل 73 من هذا النظام .

كما تم التطرق أثناء هذه الجلسة إلى :

- مسألة التواصل مع الرأي العام وتبليغ أعمال اللجنة والتعريف بها من خلال تنظيم لقاء إعلامي أو ندوة صحفية وتكثيف الإتصال بالإعلاميين خارج جلسات اللجنة حتى يتسنى للمتضررين من جرّاء الفساد المالي و/ أو الإداري تقديم مقترحاتهم وبسط مشاغلهم . وأكد بعض المتدخلين على أن لجنة الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد هي اللجنة المؤهلة أكثر من غيرها من اللجان بأن تظهر نتائج عملها الملموسة للرأي العام الوطني .
- من جهة أخرى تم اقتراح اعتماد التصريح على الشرف بالمكتسبات بالنسبة لأعضاء المجلس الوطني التأسيسي حتى يكونوا قدوة ويفعلوا مساءلة كل مسؤول استثرى من خلال أداء واجب مهني أو استغلال نفوذ معتبرين أن مفهوم العدالة الإنتقالية يقتضي المحاسبة ثم المصالحة لإرساء دعائم الديمقراطية.

وارتكر النقاش في جانب هام منه على :

■ **مجالات عمل اللجنة :**

حيث أشار عدد من النواب إلى أن قطاع التجهيز هو من القطاعات التي يجب أن يستأثر باهتمام اللجنة، ورأى البعض الآخر أن القطاع البنكي والمصرفي يشكو من عديد الإخلالات، فيما تعرض آخرون إلى الشبهات التي تشوب قطاع الصفقات العمومية وعمليات التخصيص في المنشآت العمومية .

كما لفت عدد من الأعضاء الإنتباه إلى إنتشار شركات تبيض الأموال خاصة بعد الثورة وتوسع دائرة التوريد غير المنظم والتجارة الموازية والتفويت في الأراضي بالدينار الرمزي في مختلف جهات البلاد واستشراء الفساد والممارسات الالاقانونية على مستوى النيابات الخصوصية للبلديات .

وفي خاتمة النقاش حول النقطة الأولى من جدول الأعمال المتعلقة بتحديد منهجية وخطة عمل اللجنة تماإلتفاق على أن الجلسة القادمة ستمكّن فريق العمل الذي سيشغل على هذه النقطة من تحديد المنهجية وألويات اللجنة بالنظر إلى صلاحياتها ومهامها المضمّنة بالنظام الداخلي وما يمكن أن ترفعه اللجنة إلى الجلسة العامة من مقترحات في الغرض، واقترح أن تتضمن هذه المنهجية تقسيم العمل إلى فرق.

نّا أما بخصوص النقطة الثانية المتعلقة بملف البنك المركزي المحال على اللجنة من قبل رئاسة المجلس فإنه تقرر إرجاء النظر فيه للجلسة القادمة ليتمكن كل عضو من دراسته على حدة مع التأكيد على سرية هذه الملفات وإعطاء هذا الجانب ما يستحقه من أهمية.

نّا وفيما يتعلق بتغيير الموعد الأسبوعي لاجتماع اللجنة فإنه تم الإلتفاق على أن تكون إما يوم الثلاثاء أو الخميس ظهرا مع ضرورة الأخذ بعين الإعتبار اللجان التأسيسية والتشريعية . كما اقترح البعض تخصيص جلستين أو ثلاثة مواعيد جلسات أسبوعيا من بداية عمل اللجنة لإعطاء عملية دفع لها والتعريف بها على نطاق واسع .

وتجدر الإشارة إلى أنه تم توزيع الوثائق التالية على السادة الأعضاء :

- إحالة ملف من رئاسة المجلس يتعلق بالبنك المركزي
- مرسوم عدد 7 لسنة 2011 مؤرخ في 18 فيفري 2011 يتعلق بإحداث لجنة وطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد
- مرسوم عدد 15 لسنة 2011 مؤرخ في 26 مارس 2011 يتعلق بإحداث لجنة وطنية لاسترجاع الأموال الموجودة بالخارج والمكتسبة بصورة غير مشروعة
- مرسوم إطارى عدد 120 لسنة 2011 مؤرخ في 14 نوفمبر 2011 يتعلق بمكافحة الفساد
- مرسوم عدد 13 لسنة 2011 مؤرخ في 14 مارس 2011 يتعلق بمصادرة أموال وممتلكات منقولة وعقارية
- مرسوم عدد 47 لسنة 2011 مؤرخ في 31 ماي 2011 يتعلق بتنقيح وإتمام المرسوم عدد 13 لسنة 2011 المؤرخ في 14 مارس 2011 المتعلق بمصادرة أموال وممتلكات منقولة وعقارية .

كما تم وضع 5 نسخ من الإلتفاقية الأممية لمكافحة الفساد على ذمة النواب للإطلاع.

ورفعت الجلسة على الساعة الثانية ظهرا .

مقرر اللجنة

رئيس اللجنة

نجيب مراد

صلاح الدين الزحاف